إشراف الهايكا على الإعلام

في إطار السياسات الحاسوبية للواقع في تونس

انريكه كلاوس، باحث في معهد البحوث المغاربية المعاصرة

يعتبر تأطير الإعلام خلال الفترة الإنتخابية شرطاً جوهرياً، بل وجزءًا من جوهر الإشتغال الديمقراطي لنظام سياسي ما. فبفضل الإبتكارات الإجتماعية-التقنية، تسجل وسائل الإعلام السمعية-البصرية من هنا فصاعداً نفسها في قلب الهندسة الإنتخابية لشتى نماذج الأنظمة السياسية. على عكس اجتماعات الحملات الإنتخابية التي تعبئ عامةً الناخبين الأكثر إقتناعاً، تعتبر وسائل الإعلام السمعي البصري الواجهة الرئسية بين المترشحين و "مستقع" الناخبين المترددين، سواءً من حيث خيارهم أو مشاركتهم.

فعلياً، يترجم تأطير وسائل الإعلام من خلال "المونيتورينغ" (Monitoring)، أي المراقبة الآنية للإنتاجات السمعية البصرية ذات الطابع السياسي. ف"النشاط المحوري" (activité cardinale)[1] لهذا "المونيتورينغ" يتمثل في احتساب وقت الكلام للمترشحين للإنتخابات (بلدية، تشريعية أو رئاسية) بغية أن يدهمنا لهم نفاذ متساوٍ أو منصف (حسب نظم الإقتراع)[2]. الهدف النهائي من هذا الجهاز هو ضمان معلومة غير منحازة و جيدة للمشاهدين من أجل أن توفر لهم المعلومات الكفيلة اللازمة لخيار مستنير استباقاً لفعل التصويت.

هذا النشاط الخاص بالفترات الإنتخابية يندرج في إطار أوسع لسياسة عمومية[3] تتعلق بالقطاع الإعلامي وموجهة نحو تنظيم ما هو سمعي بصري. في تونس، تناط هذه المهمة بعهدة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، والتي تم إحداثها بموجب المرسوم عدد 116 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011، والتي تم تسمية أول أعضائها في 3 ماي 2013.

---

[1] هو مفهوم تم تطويره في سوسيولوجيا الفن عبر هوارد باكر (1998، عوالم الفنون، باريس، فلاماريون، ص48) للإشارة للميكرو نشاط الذي يعطي، في إطار إنتاج عمل فني، الهالة الفنية التي تجعل منه عملاً فنيا.

[2] تقتضي المساواة أن يتم إسناد نفس وقت الكلام للمترشحين وقوائمهم. من جهة أخرى، يفترض الإنصاف أن يتم إسناد وقت كلام بشكل يكون متناسباً مع وزن القوائم أو المترشحين في المؤسسات السياسية، أو حسب عدد الدوائر الإنتخابية التي يتقدمون فيها.

[3] نتحدث عن سياسة عمومية، أو عن "فعل عمومي" رغم أن هذا الأخير تم بمبادرة من هيئة تنتمي للسلط الإدارية المستقلة، مفكوكة عن الدولة، والتي تم تكليفها ببعض الصلاحيات و تلعب دور الفاصل بين جهاز الدولة والقطاع الإعلامي.

خلال الإستحقاقات الإنتخابية، يتأسس تحقيق هذه المهمة على عمل رقابي أدق من الأوقات العادية. ويفضي هذا العمل إلى إنتاج معرفة خبيرة تنشر للعموم في شكل تقرير[4] تم تقديمه في صيغه التطورية المختلفة في ندوة صحفية خلال مراحل مختلفة من المسار الإنتخابي : مرةً أولى اثر إنتهاء أول أسبوع من الحملة الإنتخابية بهدف توفير علامات يهتدى بها للفاعلين الإعلاميين كي تمكنهم من موازنة تغطيتهم الإعلامية، مرةً ثانية اثر الإعلان عن النتائج الرسمية، ومرةً أخيرة في شكل تقرير "تحليلي"، يحتوي على مقاربة استشرافية وتعاليق لتأويل الأرقام التي تم انتاجها.

إلا أن هذا التقرير ليس إلا الجزء الصغير الظاهر من الحظيرة الواسعة ل"مونيتورينغ" الإعلام في فترة الإنتخابات. رغم مجهودات التبسيط التي قامت بها الهايكا، لا تزال قراءة هذا التقرير معقدةً على العموم. بعيداً عن الجدالات التي كثرت خلال الفترة الإنتخابية وعن الهجمات التي استهدفت الهايكا والهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، تقدم لكم بر الأمان بعض المفاتيح من أجل فهم أفضل لهذه الإشكالية الهامة لتحقيق مسار إنتخابي سليم.

الإستعداد للرقابة قبل الحملة الإنتخابية

تخضع عملية رقابة الإعلام خلال الإنتخابات لهندسةٍ شديدة الصرامة. كنتيجة لذلك، يتم تحضير موظفي الهايكا لهذا الشأن بشكل سابق للفترة الإنتخابية. فقد استفادت الهيئة التعديلية (الهايكا) من خبرات واحد من أكثر المعاهد سمعة في هذا الشأن، *L'osservatorio della communicazione Radio-Televiza di Pavia*. فقد فاز هذا الأخير بطلب عروض تم إطلاقه من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامجها لمتابعة تونس في إطار هذا الإستحقاق الإنتخابي.

وقد تم إحداث "مرصد بافيا" سنة 1994 بمبادرة من مجموعة من الجامعيين من هذه المدينة الواقعة شمال إيطاليا. خمسة سنوات قبل إحداث الهيئة التعديلية الإيطالية (Autorità per le Garanzie nelle Communicazioni - AGCOM)، عبر مؤسسو المرصد عن قلقهم الشديد إزاء الطموحات السياسية والصعود المدوي لسيلفيو برلسكوني، وهو يملك شبكةً من وسائل الإعلام الخاصة و موجود في الآن ذاته على رأس وكالة الاستشهار الرئيسية. لذلك، قاموا بتحديد برتوكول للرقابة على وسائل الإعلام يهدف لضمان التعددية السياسية في القطاع السمعي والبصري. منذ سنة 1997، تتم

[4] حسب الفصل 31 من القرار المشترك للهايكا و الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات. يمكن الإطلاع عليه بالنقر على هذا الرابط http://haica.tn/media/Rapport-final-Fran%C3%A7ais-11-05-2018.pdf (الصيغة الفرنسية أشمل من الصيغة العربية).

تجربة هذا البروتوكول بصفة دورية على المستوى الدولي، في سياقات سوسيوسياسية مختلفة في القارات الخمس.

خلال الإنتخابات البلدية، لم تكن تجربة المرصد في تونس الأولى من نوعها. في إطار مشاريع المساعدة الدولية للإتحاد الأوروبي، قام المرصد بمتابعة تونس في كل الإستحقاقات الإنتخابية اللاحقة ل14 جانفي 2011 : إلى جانب الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات والهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والإتصال خلال إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ومع الهايكا خلال الإنتخابات التشريعية والرئاسية.

في إطار التحضير للإنتخابات البلدية، ورغم التأجيلات المتتالية التي طالتها، قامت الهايكا بتدعيم فريقه المختص بالرقابة حول نواة صلبة من العملاء الذين اشتغلوا قبل ذلك في هذا الشأن خلال الإنتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014. خلال حصص التكوين، تم تكوين حوالي 20 مراقباً ومحللاً وتقنياً من الهايكا عن طريق المرصد الإيطالي من أجل تمكينهم من مختلف تقنيات الرقابة، سواء كان ذلك في الفترات العادية أو في الفترات الإنتخابية.

بعد إقرار القانون الإنتخابي عدد 2017-16 ، تم القرار المشترك بين الهايكا والهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، شمل التكوين مجالات عديدة : التحليل المقارن لتنظيم وحدة الرقابة بين الهايكا ومرصد بافيا، المفاهيم المفاتيح لتنظيم التعددية السياسية، تحليل تمثيلية النساء في وسائل الإعلام وخطابات الكراهية، تصنيف الخروقات وإنتاج الإحصائيات. جل حصص التكوين توجت بإختبار. تم إسناد شهادة مشاركة بشكل رمزي للمشاركين عند نهاية هذا التكوين. أفضى هذا التكوين كذلك إلى إنتاج تقرير منهجي تم تحريره بصفة مشتركة بين موظفي الهايكا وخبراء مرصد بافيا.

عند إقتراب الفترة الإنتخابية، تنقل 4 خبراء إلى مدينة تونس في إطار "مهمة مساعدة" (وهي نشيطة أكثر من "مهمة مراقبة")، تمت تحت إشراف منسق، و هو اندريا ملناتي.

السياسات الحاسوبية للواقع : من ال"مونيتورينغ" إلى إنتاج معطيات رقمية

لا تهتم رقابة الهايكا بالأداء الإعلامي للمترشحين (إلا من أجل مراقبة الوقت الذي استغرقه) بقدر ما تهتم بممارسات الفاعلين الإعلاميين في إطار إستقبال، متابعة و "مواسطة" ممارساتهم الخطابية في وسائل الإعلام. الهدف مزدوج. فمن جهة أولى، يتعلق الأمر بإنتاج معطيات إحصائية تمكن من "جعل

الواقع قابلاً للقياس الكمي"، أي بإقتراح ترجمة إحصائية للممارسات السوسيومهنية و السوسيو سياسية للفاعلين المراقبين. بالإستناد لنتيجة هذه المعطيات الرقمية، يهدف هذا من جهة ثانية لإقتراح تقييم لأداء الفاعلين في الإنتخابات، على قاعدة موضوعية قدر الإمكان بإستعمال الأرقام. حسب ما جاء به تقرير الهايكا، "تمكن هذه النتائج من تقييم مستوى نجاعة وسائل الإعلام العمومية والخاصة في تأدية مهمتها، في علاقة بعرض معلومة موضوعية وشاملة، وكذلك بالنفاذ لمختلف الفاعلين في الحملة الإنتخابية للمنابر الإعلامية" (صفحة 7).

خلال الحملة الإنتخابية، تصوب الرقابة نحو 3 مجاميع من الظواهر الإجتماعية التي تمت ملاحظتها ثمة تشفيرها بإعتماد قيمات رقمية عن طريق 3 مداخل منهجية مطبقة على 3 نماذج من العينات :

- دراسة كمية تم إعدادها حول عينة من 14 وسيلة إعلام سمعية بصرية تونسية تأسيساً على 6 ساعات من الإستماع اليومي[5]. نجد فيها 5 قنوات تلفزية (واحدة عمومية وأربعة خاصة) و9 محطات إذاعية (6 عمومية و3 خاصة)[6] من تلك التي لها شعبية أكبر عند المشاهدين التونسيين[7].
- الدراسة الكيفية اهتمت ب16 وسيلة إعلام، بصفة خاصة خلال الفترة الإنتخابية، من السابعة صباحاً إلى منتصف الليل، وعنيت ب206 من حصص البث : 4 قنوات تلفزة كلها خاصة و 12 محطة راديو منها 7 خاصة، 3 جمعياتية و2 عمومية[8]. تعكس هذه العينة تشتت القطاع السمعي البصري التونسي بين وسائل الإعلام التي بعثت قبل 2011 وتلك التي وجدت بمفعول تعاقدي مع الهايكا أنتجته كراسات الشروط، وهو يحتوي في داخله على العديد من الفاعلين الذين لم يهمهم غيابهم عن عينات الدراسة الكمية والذين طلبوا تقييماً حول ادائهم خلال الإنتخابات من السلطة التعديلية[9].
- تم تحليل صفحات الفيسبوك لوسائل الإعلام السمعية البصرية (التي تخص قنوات و برامج) عن طريق برمجية تم تطويرها عبر مهندسين في الإعلامية تابعين للهايكا. وقد تعلق هذا

---

[5] إنطلاقاً من وقت الذروة حتى للجزء الثاني من السهرة بالنسبة للتلفزات (من السادسة مساءً إلى منتصف الليل)، وحسب البرمجة بالنسبة للإذاعات.

[6] قناة تلفزية عمومية (الوطنية 1) ؛ قنوات تلفزية خاصة (نسمة، الحوار التونسي، التاسعة وحنبعل) ؛ اذاعات عمومية (الوطنية 1 ، إذاعة صفاقس، المنستير، الكاف، قفصة، تطاوين)؛ اذاعات خاصة (شمس أف أم، موزاييك أف أم، جوهرة أف أم).

[7] مقابلة مع نوري اللجمي (الهايكا) ومنولا ملكيودي (مرصد بافيا)، تونس، في 17 ماي 2018; مقابلة الكاتب مع اندريا ملناتي (مرصد بافيا)، تونس، في 22 ماي 2018.

[8] قنوات تلفزية خاصة (أم تونسية، تونسنا، الجنوبية، الزيتونة) 7 محطات إذاعية خاصة (راديو ماد، أي أف أم، ديوان، اكسبرس اف أم، اوسس OASIS، كاب أف أم، صبرا أف أم)، 3 جمعياتي (نفزاوة، القصرين أف أم، راديو مناجم) 2 عمومية (اذاعة الشباب، إذاعة تونس القناة الدولية RTCI).

[9] نفس الشيء.

التحليل ب5صفحة للعموم، 40293 منشوراً منها 3822 التي تعلقت بالإنتخابات البلدية. تهدف هذه المبادرة التجريبية إلى تحسين هذا الجهاز من أجل الإستحقاقات الإنتخابية لسنة 2019[10].

الدراسة الكمية : سعة تغطية الإنتخابات و الإستراتيجيات الإعلامية للفاعلين

تتناسب هذه الدراسة مع المقاربة الكلاسيكية للرقابة على الإعلام في الفترة الإنتخابية. فهي تتدرج فيما يشبه الجذع المشترك لرقابة السلطات التعديلية للسمعي البصري في الأنظمة الديمقراطية. لعلّ الجانب الأكثر ظهوراً فيها هو قياس "وقت الكلام" و "وقت البث" للمترشحين[11]، رغم أنها قد ترمي لقياس مدى الظواهر الجانبية مثل وقت الكلام المخصص للفاعلين السياسيين الغير مترشحين (من المؤسسات، الخبراء، المناضلين إلخ)، وقت كلام المترشحين حسب النوع الإجتماعي (le genre)، أو وقت التغطية الإعلامية حسب الانتماءات السياسية، حسب ما تقتضيه القواعد المحددة عبر القرار المشترك بين الهايكا و الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات[12].

يمكن التقاطع بين معطيين تم إنتاجهما كل على حدة من جعل ظواهر أخرى قابلة للقياس كمياً. إذ أنه، عند مراكمة مدة كلام المترشحين مع مدة كلام الفاعلين السياسين الغير مترشحين، يمكن تقييم مصلحة وسائل الإعلام في تلك الحملة؛ و إجمالاً بجعل مدى التغطية الإعلامية للحملة الإنتخابية قابلاً للقياس الكمي. على مستوى القنوات التلفزية والإذاعات، نلاحظ وجود هيمنة واضحة للقطاع العام على القطاع الخاص. بين 14 أفريل و4 ماي (أي 21 يوماً بعد إنطلاق الحملة الإنتخابية)، قامت القناة العمومية "الوطنية 1" بتخصيص ما يناهز 37 ساعة (36 ساعة و40 دقيقة و31 ثانية) من برامجها للحملة الإنتخابية، بعيدةً على قنوات خاصة مثل التاسعة (19 ساعة، 13 دقيقة و 20 ثانية)، حنبعل (8

---

[10] تقرير الهايكا، 2018، ص.82. سوف نهتم اساساً بالمونيتورينغ "الكلاسيكي" في إطار هذا المقال.

[11] وقت الكلام يتمثل في "المدة التي يتكلم فيها فاعل سياسي بشكل فردي في وسائل الإعلام، سواءٌ كان ذلك في إطار حوار، مداخلة، تصريح أو أي شكل صحفي آخر" (تقرير الهايكا، الصفحة 9.). وقت البث هو "الوقت الذي استعمله الصحفيون أو كل متكلم غير سياسي (خبير، ناس عاديون إلخ) للحديث عن الفاعل السياسي" (من نفس المصدر).

[12] الفصل 19 (مقتطفات) : الصنف 1 : المترشحون والقوائم الذين قدموا ترشحاتهم في 75% إلى 100% من الدوائر يمكن لهم أن يتمتعوا بنسبة تتراوح بين 25 و30% من التغطية الإعلامية للحملة. الصنف 2 : المترشح الذين قدموا ترشحاتهم في 50% إلى 75% من الدوائر يمكن لهم أن يتمتعوا بنسبة تتراوح بين 20 و25% من التغطية الإعلامية للحملة. الصنف 3 : المترشحون والقوائم الذين قدموا ترشحاتهم في 30% إلى 50% من الدوائر لهم أن يتمتعوا بنسبة تتراوح بين 15% و20% من التغطية الإعلامية للحملة. الصنف 4 : المترشحون والقوائم الذين ترشحوا في 15% إلى 30% من الدوائر لهم أن يتمتعوا بنسبة تتراوح بين 10% و15% من التغطية الإعلامية للحملة. الصنف 5 : المترشحون والقوائم الذين ترشحوا في 3% إلى 15% من الدوائر لهم أن يتمتعوا بنسبة تتراوح بين 5% و10% من التغطية الإعلامية للحملة.

ساعات، 42 دقيقة و 10 ثوان) و - بطبيعة الحال - المقاطعين الإثنين الحوار التونسي (ساعة و14 دقيقة و ثانيتين) ونسمة (25 دقيقة و 18 ثانية). من جهة الأثير، قام القطب العمومي بتخصيص أكثر من معدل 30 ساعة من برامجه للحملة الإنتخابية[13]. شمس أف أم هي الاذاعة الخاصة التي تقترب الأكثر من هذا المعدل (23 ساعة، 23 دقيقة و54 ثانية)، تليها جوهرة أف أم (16 ساعة، 34 دقيقة و 53 ثانية) وموزاييك (11 ساعة، 54 دقيقة و 21 ثانية).

نستنتج من التقاطع بين هذين المعطيين (مدة الكلام للمترشحين وغير المترشحين) الإستراتيجيات المختلفة لتغطية الحملة عن طريق وسائل الإعلام الموجودة في العينة. نلاحظ مثلاً أن قناة الوطنية 1 خيرت شكلاً تخلت فيه عن الواسطة بين المتفرجين/المواطنين/ الناخبين الممكنين، مع تفضيل التدخل المباشر للمترشحين (36 ساعة، 40 دقيقة و 31 ثانية) على تعليقات غير المترشحين (6 دقائق و 36 ثانية). كذلك الأمر بالنسبة للمحطات الإذاعية العمومية في نسب مماثلة. أما عن القناة التلفزية التاسعة، فقد أعطت الكلام لغير المترشحين (12 ساعة، 14 دقيقة و 16 ثانية) بمدة تضاعف تلك المخصصة للمترشحين (4 ساعات، 35 دقيقة و 55 ثانية). أما بالنسبة للحوار التونسي ونسمة، فإن التعتيم (black-out) كان تاماً على المترشحين (23 ثانية بالنسبة للحوار التونسي و قط ثانية بالنسبة لنسمة) في إطار تغطية الإعلامية محدودة جداً لا تمكن من أن نخرج منها بمعلومات.

سوف يرفع التقرير التحليلي حتماً الغطاء عن التفاوتات بين القطاع العمومي والقطاع الخاص. لكن هذا لا يمنعنا من أن نلاحظ نقطتين. من جهةٍ أولى، حسب القرار المشترك بين الهايكا والهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، يبقى القطب العمومي وحده ملزماً بتوفير "تغطية شاملة" للإنتخابات البلدية (الفصل 29). فلا يوجد لإلزامية بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة في ما يتعلق بتغطية الحملة الإنتخابية. في غياب كل لمواضيع راهنة ذات أهمية (تصريحات مثيرة للجدل لأحد المترشحين، عنف إنتخابي أو إغتيال سياسي)، تعتمد تغطية القطب الخاص على نواياه الحسنة، حسها الحضاري و "مسؤوليتها الإجتماعية". من جهةٍ أخرى، تؤكد أفضلية غير المترشحين لدى وسائل الإعلام الخاصة أن هذه الأخيرة ارادت أن تتعاطى مع هذه الإنتخابات عن طريق سياسيين لهم صيت لدى العموم، بدل أن تقوم بذلك عن طريق نكرات أو شخصيات ذات طابع محلي، وذلك من أجل الحفاظ على معدلات المشاهدة التلفزيونية. يمكن

[13] في أدق التفاصيل، وبترتيب تنازلي : الوطنية أف أم (35 ساعة و29 دقيقة و39 ثانية) ؛ منستير أف أم (34 ساعة. 15 دقيقة. 6 ثوان) ؛ صفاقس أف أم (31 ساعة. 16 دقيقة. 46 ثانية)؛ قفصة أف أم (29 ساعة. 50 دقيقة. 30 ثانية)؛ تطاوين أف أم (25 ساعة. 45 دقيقة. 21 ثانية)؛ الكاف أف أم (24 ساعة. 47 دقيقة. 59 ثانية).

أن نجد معطى آخر من شأنه أن يوضح إهتمام وسائل الإعلام الخاصة الضعيف، وهو قرب الموسم الرمضاني، وهي فترةٌ توفر أكثر مرابيح من إنتخابات على المستوى المحلي[14].

لكي ننتهي من هذه النقطة التي أردنا توضيحها في خصوص الدراسة الكمية، يمكن القول أن ربط المشاركة الضعيفة للناخبين (33,7%) بالإهتمام الضعيف لوسائل الإعلام الرئيسية يسقط التحليل في حتمية تكنولوجية قد تؤثر في علم الإجتماع الإنتخابي. فمن الصعب فعلاً أن نجزم بالقطع إن كان نقص الإهتمام الشعبي في الحملة الإنتخابية قد أثر في التغطية الإعلامية أو العكس.

الدراسة الكيفية : الإيتيقا الصحفية، قيمة فلسفية، قيمة رقمية وأداء يمكن قياسه كمياً

يعتمد التحليل الكيفي الذي قامت به الهايكا على منهجية خاصة تم تطويرها من أحد خبراء مرصد بافيا، وهو يفترض أكثر انعكاسيةً من جانب المراقبين المحللين مقارنةً بالتحليل الكمي. تتمثل هذه المنهجية في ترجمة 8 جوانب من ميثاق شرف الصحفيين إلى قيم رقمية إستناداً لأربعة مؤشرات. هذه "الأبعاد الايتيقية" مستوحاة من الميثاق الديونطولوجي للBBC. إعتمد مرصد بافيا على هذه الأبعاد وإقترح تصوراً جديداً لها متوافقاً مع غاياته العملية المتعلقة بتقييم الأداء الإيتيقي لمختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية[15]. هذه المبادئ هي التالية :

- "التوازن" (Fairness بالنسبة للBBC) : يجب على المراقب أن يفحص إن كان الصحفيون يرون مختلف وجهات نظر الفاعلين في علاقة بموضوع يتعلق بأحد المستجدات. هذا "البعد المعياري" الذي يتجدد في ممارسة الصحفيين التي تقتضي " توزيع أدوار الكلام" لها قيمة محورية في فترة الإنتخابات، خاصةً مع مبدأ مساواة (أو إنصاف) في توزيع الكلام.

---

[14] نسجل كذلك أن تقرير الهايكا يشير للمصاعب التي نبه لها بعض وسائل الإعلام من أجل ضمان مشاركة بعض المترشحين المدعوين لبرامجهم.

[15] وليست كما هو الحال للBBC ، كتصريح بالشرف أو كالتزام أخلاقي للكتلة الإعلامية العمومية البريطانية في إتجاه مشاهديها. نشير إلى أن الميثاق الاييتقي للBBC له قيمة بالنسبة لمجموع وسائل إتصال القطب العمومي البريطاني : الراديو، التلفزة، انترنت، الهاتف الجوال، الخدمات التفاعلية والمطبوعة

(المصدر : https://accountablejournalism.org/ethics-codes/bbc-editorial-values-and-charter)

- "الحقيقة والدقة" (Truth and accuracy) : يجب على المراقب أن يبحث عن مناهج يتم ايضاحها من قبل الصحفيين للإقتراب قد الإمكان من الحقيقة في بعدها المثالي، مثلاً في علاقته بالمصادر. الدقة التي ترافقها يهدف إلى عرض عناصر واقعة يمكن موضعتها (الW الخمسة)[16] وإلى الفصل بين الواقعة والرأي.

- "الإنصاف و عدم الإنحياز" (Impartiality) : كتجاوب مع البعد المتعلق بال"توازن"، يرتبط هذا المبدأ ب"*تلك القاعدة من التحرير الصحفي الحديث الذي يقتضي أنه، في إطار نزاع بين تأويلات مختلفة، تكون المواقف المتباينة مرتبةً في نفس الخطاب أو البث، ويكون لها، بالنسبة للصحفي، نفس القيمة أولياً*."[17]

- "المسؤولية، الوضوح، الجدارة، إغفال الوقائع" (Accountability)، وقد تم جمعها تحت نفس المؤشر بسبب الترابط المنطقي لكل بعد. يتعلق الأمر بالتثبت من مسؤولية الصحفيين نحو انتاجهم، ومن تحملهم لمسؤولية الأخطاء، مثلاً في حالة نقص في الوضوح (وهو ما يجعل المعلومة تخضع لنزاع على المعلومة) أو إغفال للوقائع.

تترجم النتائج الجيدة إلى قيم رقمية، وتراكمها بالنسبة لكل هذه الأبعاد هو مؤشرٌ جيد على ما تسميه وثائق مرصد بافيا وتقرير الهايكا "الصحافة الجيدة". في آخر المطاف، تربط هاتين المؤسستين تصورها المعياري للصحافة بإحترام إيتيقا معينة و دوينطولجيا مهنية تعرفان حسب معايير التقييم الأربعة التي تفرض شروطاً على إنتاج معلومة "ذات جودة"، خاصةً في الفترة الإنتخابية.

---

[16] Who (من), What (ماذا), When (متى), Where (أين), Why (لماذا).

[17] Lemieux, Cyril, Mauvaise presse. Une sociologie compréhensive du travail sociologique et de ses critiques, Paris, Métailié, 2000: 372.

كل جدوى هذا أعمال تستند على أخذ واقع الممارسة الصحفية بعين الإعتبار. لميو يفرق بين مجموعات قواعد (grammaires) عمومية (مع قواعد مشابهة أو مماثلة مع البعض من تلك التي توجد في ميثاق ال)، قواعد التحقيق (المهنة الصحفية وهي بصدد الإعداد) وقواعد طبيعية (العلاقة بالمصادر وقواعد التفاعل العادي بين فردين، حتى إن كانا صحفي ورجل سياسة). الإعتماد على أحد هذه المجالات من القواعد الفعلية في وضعية يتدخل فيها مجال آخر من القواعد يحدد، بالنسبة للصحفيين، خطأ مهني.

وهنا يتقاطع البعد الإيتيقي للصحافة مع الإنتخابات (ويمكننا أن نستنتج من ذلك مسؤولية مواطنية لوسائل الإعلام العمومية والخاصة). فتأشير تعريف معياري للنشاط الصحفي على هذه المعايير يهدف لتقييم أداءات وسائل الإعلام التونسية خلال تسلسل سياسي معين - إنتخابات - يشكل فرصةً للتجاوزات والخروقات. هذا التسلسل يتميز بتنفيذ إجراء تسمية الحاكمين التي ترتبط هالتهم الديمقراطية بمبدأ العمومية[18] خلال الحملة، وكذلك بسر الإقتراع وبتصويت حر ومتحرر من كل ضغط أو مغالطة. رقابة الإعلام التي تتولاها هيئات التعديل هي الإجابة المؤسساتية لحالات الكشف والمصالحة التي تسببها الفترات الإنتخابية.

كيف تتم الترجمة الرقمية لهذه المحاور المعيارية، وتحويلها بذلك إلى مؤشر للأداء الإيتيقي؟ وكيف يتم فعلياً إسناد هذا التقييم وإخضاع وسائل الإعلام الموجودة في عينة الدراسة الكيفية لحكمه؟ يستند التحليل على وحدات قيس تتركب من بث يؤخذ بكامله (نشرة أخبار أو برنامج حواري)، وليس من مقتطفات منها. كل عنصر إيتيقي يتم انزاله في سلسلة من 5 أو 6 اسئلة مغلقة، تشكل في مجموعها ما يسميه دليل الرقابة "قائمة المراقبة"، كما يبينه الرسم التالي (الذي يتعلق بالمحور أو المؤشر "الحقيقة والدقة") :

بعد أن يشاهد مراقبو الهايكا برنامجاً، يجب عليهم أن يجيبو على هذه الشبكة من الأسئلة تحت تشفير ثنائي : "نعم" = 1 و "لا" = 0 (NA "لا يمكن الإجابة") = قيمة باطلة ولا تحتسب. مع كل برنامج، يتم إسناد عدد يتعلق بترجيح القيام التي تم رقنها بالإجابة على الأسئلة، والتي تتم قسمته اثر ذلك على عدد المداخل الموجودة. اثر ذلك يتم حساب معدل مجموع برامج وسيلة إعلام معينة. بذلك، يكون لنا "عدد" يسند لوسيلة إعلام بالنسبة للمؤشر "الحقيقة والدقة".

يتم تكرار نفس العملية عن طريق نفس المراقب للمؤشرات الأخرى، لنفس البرنامج. ثمة تنسخ بعد ذلك على مجموع برامج وسيلة الإعلام المقيمة. بترجيح جميع الأعداد، نتحصل على قيمة تتراوح بين 0 و1 بالنسبة لكل مؤشر. بعد ذلك تتم موقعة النتيجة المرتبطة بكل مؤشر في راس بياني في شكل مربع، يرمز مركزه للقيمة 0 ومختلف زواياه للقيمة 1 ، كالتالي :

[18] أنظر :

Manin Bernard, 1995, Principes du gouvernement représentatif, Paris, Calman-Levy.

تمكن الرسوم البيانية من فهم أفضل مما تقدمه القيم المرقمة الخام لموقع وسيلة الإعلام. فيتم تقييم هذا الأخير في ذاته بالنسبة لأفق معياري يمثله المربع الخارجي على الرسم والذي يجب الإقتراب منه دون أن نصل إليه (يتحدث التقرير عن "مثالية افتراضية"، صفحة 63). يقيم كذلك بطريقة مقارنة، نسبةً لمعدل الأداءات لمجموع وسائل الإعلام الموجودين في العينة، والذي يرمز له بالمربع ذي اللون الأزرق. وبذلك، حسب هذا البروتوكول، يتبين أن القصرين أف أم (المربع الأحمر) توجد فوق معدل وسائل الإعلام السمعية والبصرية الموجودة في العينة، وذلك في مجموع المعايير (المربع الأزرق)، مع أداء جيد جداً (المربع الخارجي) في المؤشرات "الحقيقة والدقة" (0,96)، "التوازن" (0,94) و-"المسؤولية، الوضوح، الوجاهة، إغفال الوقائع" (0,90)، وأقل من ذلك بقليل على المؤشر "الإنصاف وعدم الإنحياز" (0,77).

يصعب إستخلاص استنتاجات بالإستناد على رقابة وسائل الإعلام خلال الإنتخابات البلدية لسنة 2018 صالحة لإستحقاقات 2019 الإنتخابية. من إقتراع إلى آخر، تختلف الرهانات (التحت وطنية، الوطنية أو الدولية) ويختلف الفاعلون (نكرة أو شخصيات ذات صيت محلي في مواجهة لشخصيات ذات وجاهة وطني). عبر رئيس الهايكا، نوري اللجمي، عن رضاه إجمالاً عن أداء وسائل الإعلام التونسية. باستثناء وسائل الإعلام المقاطعة، يعتبر أن "*هذه الإنتخابات كانت مغطاة بصفة جيدة إعلامياً [...] قامت العديد من القنوات التلفزية بعمل جيد، وسائل الإعلام العمومية كمثال على ذلك. في مستوى آخر، يمكن أن نقول أن الصحفيين لم يبتكر كثيراً في الأشكال الصحفية، في الواقع. لكنهم احترموا قواعد التعددية على الأقل.*"[19]

لكن أمراً واحداً يبقى مؤكداً : إنتخابات 2018 البلدية تؤشر على مرحلة هامة في تحسين الهندسة الإنتخابية في تونس، وفي نفس الوقت تعقيدها. وهذا جانب هام في الديمقراطية في تونس، كما في الهيئة التعديلية التونسية. مثلما كانت حماية الطفولة نشاطاً يشرعن تاريخياً لدور السلطة التعديلية[20] في فرنسا،

[19] مقابلة مع الكاتب، تونس في 17 ماي 2018.
[20] أنظر :

يفرض "المونيتورينغ" الإعلامي نفسه حالياً، بعد 3 تجارب في هذا المجال، كنشاط إجرائي من جوهر إشتغال الديموقراطية في تونس، و من ثمة أحد الأنشطة الهامة للهايكا.

Méon Jean-Matthieu, 2005, “Contrôle concerté ou censure? L’euphémisation du contrôle public des médias et sa légitimation”, Raisons politiques, n°17. https://www.cairn.info/revue-raisons-politiques-2005-1-page-149.htm#s1n3.